دور الديمقراطية في وصول المرأة الأردنية إلى المواقع القيادية في المجالين السياسي والاقتصادي ما بين 1989-1999م.

الدكتورة فاطمة عناقرة

الملخص

الديمقراطية فى أوسع معانيها فلسفة اجتماعية تسيطر على العلاقات البشرية جميعها، سواء كانت علاقات شخصية أو علاقات اجتماعية. ومن أهم مميزاتها أنها مرنة قابلة للمطالب المتغيرة، وهى ليست نمطاً من أنماط الحياة صلباً جامداً، ولا مذهباً من مذاهب الحكم التى تدعى العصمة والكمال، ولا نظاماً اقتصاديا يزعم أنه الكلمة الأخيرة فى الاقتصاد، وهى قابلة للتطور فى كل خطوة من خطواتها. وبكل مرحلة من مراحل تقدمها، وذلك لأنها قائمة على الاستفادة من التجارب، ومسايرة التطورات التى تحدث فى حياة البشر، ونظمها قابلة على الدوام للبحث والنظر والتعديل والتنقيح فى ضوء المناقشة الحرة والتجربة الواقعية، ومن ثم قد تختلف صور الديموقراطية باختلاف الأمم الآخذة بالنظام الديموقراطى.

والديموقراطية هى النظام الذى يتيح لكل فرد أن يحقق ذاته، ولذلك كان الاتجاه إليها من أقدم الدوافع فى النفس الإنسانية. هدفت الدراسة إلى بيان دور الديمقراطية في وصول المرأة الأردنية إلى المواقع القيادية في المجالين السياسي والاقتصادي فضلا عن بيان المعيقات التي تعيق وصول المرأة إلى المواقع القيادية ، والعوامل المؤثرة على دورها القيادي، إضافة إلى المقترحات التي يمكنها إيصال المرأة إلى المواقع القيادية وحاولت الإجابة عن الأسئلة التالية :

1. ما دور الديمقراطية في وصول المرأة الأردنية إلى المواقع القيادية في المجالين السياسي والاقتصادي ؟
2. أ. ما المعيقات التي تعيق وصول المرأة إلى المواقع القيادية في المجالين السياسي والاقتصادي ؟

ب. ما العوامل المؤثرة في دور المرأة القيادية في المجالين السياسي والاقتصادي ؟

3. ما المقترحات التي يمكنها إيصال المرأة إلى المواقع القيادية في المجالين السياسي والاقتصادي ؟

وللإجابة عن تلك الأسئلة استخدمت الباحثة أسلوب المقابلات الشخصية لعينة من النساء القياديات في المجالين السياسي والاقتصادي عدد أفرادها 12 امرأة في كل مجال، وبعد أن عرضت الأسئلة على لجنة محكمين وإخضاعها إلى إجراءات التصديق والثبات كانت ملائمة لغرضها، وبعد جمع الإجابات وتحليلها ورصد الآراء المتفق عليها من قبل العينة بنسبة 60% فما فوق كانت أهم النتائج :

– تجربة المرأة الحزبية لا تزال غير ناضجة وحضورها الحزبي غير فعال بنسبة 66%

– لا زالت المرأة تعاني من التبعية الاقتصادية وتدني نسبة المشاركة في السيطرة على الموارد البشرية والإنتاجية في استثمار العقارات بنسبة 83%

– النظرة الاجتماعية والثقافة السائدة في المجتمع ونظرة الرجل للمرأة ونظرة المرأة للمرأة وأسلوب التنشئة الاجتماعية المتبعة بنسبة 100%.

وتنسحب هذه الإشكاليات على نظرة المرأة إلى نفسها فى إطار سيادة المناخ الذكورى، وما يقوله عن ذلك من أفكار تنعكس على تصور المرأة وأدوارها.

المقدمـة

الديمقراطية كلمة يونانية مأخوذة "من demos ومعناها الشعب و krates ومعناها حكم او قدرة او قوة ، والمعنى حكم الشعب أو سلطة الشعب"[1].

وذكرت في كتاب المؤرخ سيوس (460–400) ق.م على لسان القائد اليوناني الشهير بركليس أن دستورنا لا ينقل عن الآخرين، فنحن نموذج الآخرين، وحكومتنا ترعى الأغلبية لا الإقلية لهذه تسمى ديمقراطية[2].

وقال عنها Robber Dahln وهو من أهم دارسي الديمقراطية ومنظّريها في الغرب، أن ممارسة الديمقراطية الراهنة بأنها نظام حكم الأكثرية وتتميز بخاصيتين: أولهما أتساع حق المواطنين وشمولية كافة الجماعات، واكتساب ذلك الحق من قبل نسبة عالية من البالغين المقيمين بشكل دائم في المجتمع المعني، وثانيهما أن ينظم حق المواطن في تنحية أعلى مسؤول تنفيذي في الحكومة من منصبه خلال التصويت في الانتخابات[3].

والديمقراطية نظام ونهج اجتماعي يسير عليه المجتمع بمختلف نظمه ومجالاته، وتمنح كافة أفراده حقوقهم، واستقلاليتهم، وتشعرهم بأهميتهم وقيمتهم الإنسانية، وتتيح لهم حرية الفكر والرأي والمعتقد، وإبعادهم عن الخوف من شبح السلطة، وتنمي لديهم الولاء والانتماء للجماعة، وتهدف إلى تفعيل ديناميكية التفاعل الاجتماعي الموجه .

---

(1) عدنان مسلم ، الديمقراطية مفهومها وممارستها، 1990.

(2) نظام عساف الاتجاهات المعاصرة في الانظمة الانتخابية، مركز الاردن الجديد للدراسات، عمان، 1994، ص 41.

(3) على كواري وأخرون، حوار من أجل الديمقراطية، 1996، ص 125.

وهي ليست مجرد انتخابات، وتشكيل أحزاب، ولا تقتصر على الجانب السياسي فحسب، بل تتعداه إلى أنظمة المجتمع ككل، لتصبح نهج حياة وسلوك يومي بدأ من الأسرة وانتهاء بالمؤسسات الرسمية وغير الرسمية وتجسيدا لارادة الشعب وضمانا لحقوقهم، وا شعارهم بأنهم يعيشون ضمن دولة مؤسسات تحميهم وتحقق لهم مصالحهم.

وإذا كانت الديموقراطية فى أصلها تعنى سلطة الشعب، فإن الأصل أن يباشر جميع أفراد الشعب السلطة، وانطلاقاً من هذا المفهوم فإن تعريف الديموقراطية يكون: ممارسة الشعب السلطة لصالح الشعب أو هى حكم الشعب السياسى من أجل الشعب بكامله.

كما أنها الوسيلة التي من خلالها يستطيع المجتمع الوصول الي حالة التوازن فهي" نظام سياسي واجتماعي يقيم العلاقات بين أفراد المجتمع والدولة من مبدأي المساواة بين المواطنين ومشاركتهم الحرة في صنع التشريعات التي تنظم الحياة"[1].

والمرأة جزء لا يتجزأ من المجتمع، وتشكل ما يقارب أكثر من نصفه، ولا يمكن اغفال دورها في تنميته، فممشاركتها للرجل في الحياة العامة ضرورية وهامة، لاحداث التوازن الاجتماعي، والمرأة تسعى جاهدة لتطوير ذاتها، وتتابع مسرتها التعليمية، وتنمية قدراتها، لتواكب تطورات العصرومستجداته، وهذا يعني ان المرأة تستحق ترتقي وظيفيا، وتتبوأ المواقع القيادية، وتشارك في صناعة القرارت استجابة لمسيرة الديمقراطية وتطبيقا لمبادئها، ونهجها في المجتمع.

(1) عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، 1980، ص 750.

خلفية الدراسة وأهميتها:

الديمقراطية هي التي تمنح الفرد حقه بغض النظر عن الجنس، وتكسبه حرية الرأي والتعبير دون التمييز بين البشر مهما كان جنسهم أو عرقهم أو دينهم، وتضع المرأة على قدم المساواة مع الرجل.

وتسعى دائما إلى التفاعل الاجتماعي الموجه من خلال مرونة التفاعل بين الإفراد، والعمل التشاركي، وتوطيد العلاقات الإنسانية، وبالتالي تكون المسؤولية مشتركة بين الإفراد لتحقيق أهداف المجتمع. والمرأة شريكة الرجل،في الحقوق والواجبات، وتشاركه المسؤولية، وتمثل قوة إنتاجية لا يستهان بها، ولها حق المشاركة في الحياة العامة والمساهمة في بناء المجتمع دستوريا.

فالدستور الأردني منح المرأة كافة حقوقها مساواة بالرجل ودون تمييز. وهذا يدعو إلى المزيد من الاهتمام بتفعيل دور المرأة كعنصر اقتصادي نشط وكشريك في التنمية، ودعم مسيرتها، والأخذ بيدها من أجل وصولها إلى المواقع القيادية في المجتمع لتشارك الرجل في بناء الاقتصاد وتحديد الهوية السياسية والاجتماعية والثقافية للمجتمع الأردني من أجل تحقيق طموحات أفراده.

لكن الديمقراطية في المجتمع الأردني تختلف عنها في المجتمعات الأخرى، بسبب خصوصيته، وتركيبته الاجتماعية والثقافية، حيث مرت بعدة منعطفات، وانعكس ذلك على المجتمع، وافراده ومؤسساته.

وبعد غياب دام طويلاعادت المسيرة الديمقراطية تشرق على المجتمع الاردني من جديد في عام 1989م، حيث بدأت باستئناف الحياة البرلمانية، ثم تجميد الأحكام العرفية وإطلاق الحريات، والسماح بالتعددية السياسية وتشكيل الأحزاب، والبدء بتعديل القوانين والتشريعات. لكن إلى أي مدى استطاع المجتمع الاردني ومؤسساته تجسيد المبادئ الديمقراطية، وتطبيقها في المجتمع، وتحقيق طموحات افراد الشعب بجنسيه،

هذا يحتاج الى مزيد من الدراسات للوقوف على واقع المسيرة الديمقراطية وانعكاساتها على سلوك الإفراد ونظمه الاجتماعية، لتصبح الديمقراطية كمعيار للسلوك الاجتماعي، والسلوك الوظيفي، ونظام الترقيات، والممارسة اليومية. وهذا يحتاج إلى أعداد الإفراد وتربيتهم بأسلوب ديمقراطي، لتتشكل لديهم قناعات لممارسة السلوك الديمقراطي افرادا ومؤسسات ونظم اجتماعية. ولكن ما نشاهده الان وبعد مرور سنوات على عودة الديمقراطية، ان المرأة الاردنية لا زالت تعاني من المفاهيم الثقافية المتوارثة التي تنعكس على أسلوب الحياة ونمط التفكير وانعكس ذلك على نظرة المجتمع للمرأة ولدورها في المجتمع، وتكريس النظرة الدونية لها. وهذا يعرقل مسيرتها، ويحد من قدراتها وتحقيق طموحاتها، لأن الادوار المنوطة بها لا زالت تتركز على الاعمال الخدمية والادارية بعيدا عن المهام التنفيذية والمواقع القيادية وبعيدة عن مواقع صنع القرار.

وتشير الإحصائيات إلى أن مشاركة المرأة في الإعمال الحكومية هي ثلث مجموع المشاركة مع أن ذلك يعتبر تطورا مقارنة بالحقبة السابقة، ولكنها ما زالت محصورة بالتعليم والإدارة على مستوى متوسط، وان 40% من الإعمال الإدارية، و11% من رؤوسا الأقسام ، تشغلها المرأة، وان ثلاث أربعاء النساء العاملات في الأردن موظفات في القطاع العام 8% و6% في التجارة. ومعظم العاملات في الزراعة يعملن في مزارع العائلة و15% يعملن كموظفات في المزارع، وفيما يخص قطاعه الخدمات فان 40% من موظفي المصارف والمؤسسات المالية من النساء[1].

والإحصاءات السابقة تدل على أن المرأة لا زالت بعيدة عن المواقع القيادية، وتعمل ضمن الأدوار الهامشية بالنسبة لصناعة القرار. وهذا دليل على الوظائف القيادية العليا حكرا على الرجال.

(1) هند عبد الجابر، دور المرأة في الاقتصاد الأردني، ورقة عمل مؤسسة نور الحسين، 1998م.

وقد أشار ديوان الخدمة المدنية في إحصائياته لعام 1995 إلى أن وجود المرأة في الفئة العليا (وظائف مدير مؤسسة ، أمين عام ، محافظ ،مدير عام ،.....) صفر، وبقي ذلك حتى عام 1998 عندما عينت أول أمين عام في الأردن، عندها بلغت نسبة النساء إلى الرجال في الفئة العليا 1.7% وفي الفئة الأولى والتي تضم وظيفة مدير في مركز الوزارة أو في مركز المحافظات والأولوية فقد وصلت نسبة المرأة وبنفس العام 4.7% واستمرت هذه النسبة حتى نهاية عام 1998م[1].

وبعد استئناف الحياة البرلمانية عام 1989 استطاعت المرأة كسر الحاجز النفسي ودخول الحياة البرلمانية ، وشاركت مرشحة وناخبة ، وكانت نسبة مشاركتها 1.85 من العدد الإجمالي للمرشحين ، لكن لم يحالفها الحظ، وشاركت أيضا في الانتخابات عام 1993 وفازت أحدى النساء على حساب الكوتان الشركسية، وفي انتخابات 1997 شاركت أيضا بترشيح (17) امرأة من بين (544) مرشحا وعلى مستوى الأعيان كانت اول مشاركة لها عام 1989 تبعيين امرأة واحدة، وفي عام 1993 تم تعيين امرأتين وفي عام 1997 عينت ثلاث نساء. وعلى مستوى السلطة التنفيذية ، فقد تم تعيين سيدة واحدة عام 1993، وسيدتين عام 1995، وسيدة واحدة عام 1996، وتعاقبت سيدة على ثلاث حكومات متتالية[2].

وعلى الساحة الحزبية لم يكن للمرأة حضورا يميزها، ففي دراسة أجراها مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية عام 1993 دلت على أن خمس أحزاب من أصل 17 حزبا ليس للمرأة وجود أو تمثيل في هيئتها التأسيسية، وأن ثلاث أحزاب كانت ممثلة فيها بنسب ضئيلة، وان المكاتب السياسية للأحزاب تخلو من إي تمثيل

(1) ديوان الخدمة المدنية، احصائيات عام 1998.

(2) أمل الصباغ وآخرون، المشاركة في الحياة العامة، ورقة عمل، اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، 1998.

باستثناء ثلاث أحزاب أيضا كانت ممثلة بنسب ضئيلة ، وان الأمين العام للحزب يشغله رجل وليس للمرأة دور واضح وقيادي في الأحزاب الأردنية وان أعلى نسبة وصلت إليها أحد الأحزاب 22% في حين أن الأحزاب لم تحض المرأة بالمناصب القيادية[1].

وهذا يدل على ان مشاركتها لم تحقق طموحاتها، ولم تكن بالمستوى المطلوب، اي ان المرأة مغيبة عن الساحة التنموية، وعن المشاركة في صناعة القرارات، وتبوأ المواقع القيادية. وان هناك ثمة غموض ينتاب العلاقة التي تربط بين مسيرة الديمقراطية في الاردن ومسيرة المرأة، في الحياة العامة وقد يقود ذلك الى تعطيل اكثر من نصف المجتمع، ويعيق وصول المرأة الى المواقع القيادية، يحدث ذلك بالتأكيد خلل اجتماعي. مما يدعو الى مزيد من البحث والدراسة والقاء الضوء على اهمية دور المرأة، ومن هنا تنبع اهمية دراسة دور الديمقراطية في وصول المرأة الاردنية للمواقع القيادية في المجالين السياسي والاقتصادي.

مشكلة الدراسة

تشكّل المجتمع الأردني مع بداية عهد الإمارة تشكيله اجتماعية قبلية تحكمها العشائرية والبداوة، تخضع للعادات والتقاليد والمورثات الاجتماعية، ووضعت المرأة تحت حماية الرجل ووصايته، لاعتبارها المخلوق الأضعف، الذي لا يقوى على مواجهة الظروف وتحدي الصعوبات وحل الأزمات، وليس لها القدرة على اتخاذ القرارات. والرجل هو صاحب السلطة، وصاحب الرأي والمشورة، والقادر على تحمل المسؤولية.

ويقتصر دور المرأة على مسؤولية الإنجاب والمحافظة على النسل وخدمة الزوج وتربية الأولاد، وليس لها إي دور فاعل خارج المنزل. حيث كانت مساهمتها تقتصر على العمل في الحقل والزراعة، وتربية المواشي، دون الاهتمام بالتعليم والعمل الوظيفي.

(1) هيفاء ابوغزالة، المرأة في برامج الأحزاب السياسية الأردنية، ورقة عمل ، 1993.

وتوارثت الأجيال هذه الأفكار، وحملت هذه الموروثات الثقافية، وانعكست على تربية المرأة ونشأتها في إطار النسق الاجتماعي السائد بموروثاته الثقافية ، مما ساهم في استمرارية تقبل المرأة للأدوار التقليدية وعدم السعي للوصول إلى المواقع القيادية، وإلى مواقع صنع القرار.

ومع منتصف القرن العشرين ظهرت تحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية في معظم دول العالم أنعكس ذلك على المجتمع الأردني، وجاء ذلك تجاوبا مع رغبات معظم أفراده، وهذا أدى إلى زيادة الاهتمام بالموارد البشرية. والمرأة تمثل نصف هذه الموارد وتستحق الرعاية والاهتمام ، ولا يستطيع المجتمع تجاهل دورها وأهميته، بعد أن عانت سنوات طويلة من القهر والحرمان، وتغيب مشاركتها الفعلية، ومساهمتها الجادة في بناء المجتمع وتطويره.

وفي أواخر القرن العشرين أنتشر التعليم في القطاع النساء بشكل كبير، وتزايدت أعداد النساء المتعلمات، وأصبحت المرأة تقبل على التعليم، وتتابع دراستها في التعليم العالي، وازدادت الرغبة لديها في المشاركة الفعلية في المساهمة في العمل والإنتاج إلى جانب دورها الأسري، وبعد عودة الديمقراطية أصبح لدى المرأة الرغبة في المشاركة الفاعلة في مجالات المجتمع المختلفة، وعلت صيحات كثيرة تطالب بإنصاف المرأة ومنحها حقوقها. وتكاتفت الجهود من أجل النهوض بها وتسليط الضوء على قضاياها وتقوية مشاركتها في الحياة العامة، لكنها بقيت تعاني من التناقضات الاجتماعية بين الشعارات النظرية وتطبيقها على أرض الواقع، وقد يعود ذلك إلى استمرارية النظرة السلبية التي يحملها المجتمع تجاه دور المرأة القيادي، وقلة الوعي بدورالديمقراطية وأهمية ممارسة أساليبها، بالإضافة إلى عدم تعديل وتغيير الأنظمة والقوانين المجحفة بحق المرأة لتواكب تطورات العصر. لكن هذا لا يعني أن المرأة الأردنية ظلت مستبعدة عن المواقع القيادية فقد استطاعت أن تصل إلى بعض المواقع

القيادية، بمشاركة متواضعة لم تكن بمستوى طموحاتها، ولا تتناسب مع ما وصلت إليه من مستوى تعليمي، وقدرات وكفاءات، مما أدى إلى تشكيل مشكلة كبيرة أمام المرأة لمعرفة دور الديمقراطية في وصولها للمواقع القيادية.

ومن هنا تشكلت مشكلة الدراسة المتمثلة في "دور الديمقراطية في وصول المرأة الأردنية إلى المواقع القيادية في المجالين السياسي والاقتصادي حتى عام 1999م.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة للبحث في

1- دور الديمقراطية في إيصال المرأة الأردنية إلى المواقع القيادية .

2- التعرف على المعوقات التي تعيق وصول المرأة الأردنية للمواقع القيادية والصعوبات التي تواجهها بعد وصولها للمواقع القيادية .

3- وضع مقترحات لتفعيل دور المرأة القيادية في المجتمع الأردني .

أسئلة الدراسة:

ستجيب هذه الدراسة عن الأسئلة التالية :

1- ما دور الديمقراطية في وصول المرأة الأردنية إلى المواقع القيادية في المجالين السياسي والاقتصادي؟

2- ما المعيقات التي تعيق وصول المرأة للمواقع القيادية في المجالين السياسي والاقتصادي؟

3- ما الصعوبات التي تواجه المرأة بعد وصولها إلى المواقع القيادية في المجالين السياسي والاقتصادي ؟.

4- ما المقترحات والاستراتيجيات التي يمكن أن توصل المرأة إلى المواقع القيادية وتفعيل دورها؟

محددات الدراسة:

تقتصر هذه الدراسة على:

1- دراسة دور الديمقراطية في وصول المرأة الأردنية إلى المواقع القيادية في المجالين:

1-السياسي 2- -الاقتصادي

2- دراسة دور المرأة القيادي في الفترة الزمنية الواقعة بين 1989-1999 .

التعريفات الإجرائية:

المجتمع: مجموعة من الناس يعيشون ضمن بقعة أرض محددة المساحة وفترة زمنية طويلة وتربطهم علاقات، ونظم اجتماعية، ومؤسسية، ويجمعهم تاريخ مشترك وثقافة مشتركه، وتنظم حياتهم وعلاقاتهم تشريعات وأنظمة وقوانين.

الديمقراطية: منهج أو أسلوب أو طريقة أو نظام لتنظيم العلاقات بين الإفراد والسلطة الحاكمة، ويقوم على أساس مشاركة الإفراد في تشكيل الهيئة أو السلطة

الحاكمة، وتركز على العدل والمساواة والحرية، واحترام الحقوق والواجبات، وتحقيق مصالح الإفراد والمجتمع.

دور المرأة: الأنشطة والممارسات والإعمال التي تقوم بها المرأة من أجل تحقيق المشاركة في تنمية المجتمع وتطويره، والمساهمة الفاعلة في اتخاذ القرارات التي تخدم مصالح الشعب وتحقيق مكتسباته على أساس العدل والحرية والمساواة لتحقيق التوازن الاجتماعي في المجتمع .

الدراسات السابقة:

تعرض الباحثة في هذا الجزء من الدراسة مجموعة من الدراسات المرتبطة بدور المرأة القيادي سواء أكانت هذه الدراسات قد أجريت على صعيد المجتمعات الأجنبية، و العربية، والمحلية، وفيما يأتي عرض لهذه الدراسات:

أجرى أنجلز (Angles,1990) دراسة في الولايات المتحدة الأمريكية حول الاستراتيجيات التي تتبعها رئيسات كليات وجامعات منتخبة في إحدى الولايات المتحدة الأمريكية بغرض الترقية المهنية " وشملت عينة الدراسة 47% من العينة نساء غير متزوجات نهائيا50% من العينة لديهن أطفال 61% منهن حاصلات على شهادة الدكتوراه 83% نسبة النساء العاملات في الإدارة العليا ممن يحملن الماجستير إلى مجموع أفراد الإدارة العليا ونتج عن الدراسة أن أكثر الاستراتيجيات المتبعة لغرض الترقية هي :

1. عدم إعداد صياغة لأهدافهن المهنية والعملية .
2. حصولهن على شهادة الدكتوراه بسبب الترقية .
3. توفر الخبرة لديهن مصدر قوة من أجل الترقية .
4. توجد أهمية كبيرة لوجود أشخاص مساندين لتبني الاتجاهات الإيجابية المساندة في تحقيق الطموحات الإدارية للنساء .

5. ضرورة تدريب النساء للتوفيق بين المسؤوليات الشخصية والمسؤوليات المهنية .

وقام جاردنر (Gardner , 1991) بدراسة " تحديد دور الجنس في التقدم الوظيفي ، والعوامل المشاركة والعوامل المعيقة للتقدم الوظيفي " اشتملت عينة الدراسة على (71) إداريا من الذكور و(105) من الإناث . ومن أهم نتائج الدراسة أنه لا توجد فروق كافية بين تصورات كل من الإداريين الذكور والإناث للعوامل المشاركة في التقدم الوظيفي، إضافة إلى هذه التصورات لا تتأثر بالمستويات الوظيفية التي يعملون فيها كما أنه لم يظهر دلالة كافية لأثر العوامل المؤسسية على إعاقة التقدم الوظيفي، وقد كان تصور الذكور لاعتبار هذه العوامل المعيقة بدرجة أقل من تصور الإناث لها. هذا بالإضافة إلى أن فئتي العينة لم تعتبرا أن العوامل المؤسسية الخاصة بالمنظمة والعوامل الخاصة بالمشرفين عليها والعوامل الخاصة بالفرد معيقة للتقدم الوظيفي.

وفي دراسة أخرى قام بها إيليس (ELLIS,1995) بعنوان " التربية غير الرسمية وتعزيز قدرة المرأة أفكار من منطقة الكاريبي " يشير لستة عشر برنامجا من برامج التربية والتعليم غير الرسمية في منطقة الكاريبي، إلى وجود تركيز على خلق فرص وظيفية وإدارة المشاريع الصغيرة، والتدريب على القيادة والوعي لقضايا النوع الاجتماعي (الجنس). وقد ساهمت هذه البرامج إلى حد ما بزيادة الوعي وتنمية المهارات وغيرت الاتجاهات والسلوكيات. ومع ذلك فإن كثيرا من المشاركين لم يحصلوا على ما توقعوا الحصول عليه من هذه البرامج.

أما دراسة (الشريدة والبشير ، 1985) بعنوان " تقصي العوامل المؤثرة في مدى المشاركة السياسية للمرأة واتجاهات القطاع السياسي نحو عملها في نفس المجال". والتي اجريت في الاردن وتكونت عينتها من (100) من الرجال العاملين في المجال السياسي، وفي مختلف مواقع المسؤولية والمناصب السياسية، وقد صممت

الباحثتان استبانه لقياس هذه الاتجاهات وتوصلنا إلى أن أهم العوامل البارزة التي تحول دون وصول المرأة إلى المراكز القيادية هي:

- الاجتماعية والمتمثلة بالزوج والأبناء ورعاية الأسرة والأمومة .
- الاقتصادية والمتعلقة بدخل الأسرة وخاصة المرأة .
- التربوية والعائدة إلى تربية الفرد من خلال البيئة والمجتمع .
- النفسية وتتعلق بثقة المرأة بنفسها وقدرتها على العمل والتأكيد على الذات .

ولكن دراسة (الدباس ، 1985) "المرأة القيادية واتخاذ القرارات" . والتي تكونت عينتها من (150) امرأة ممن يعملن في مراكز تعتبر قيادية، واستخدمت الباحثة استبانه مفتوحة لوضع قائمة من الصفات التي تعتقد أنه من خلالها يمكن الحكم على المرأة بأنها قيادية وتستطيع اتخاذ القرارات. وقد ركز معظم أفراد العينة على الصفات الخمس الأولى وهي :

الذكاء بنسبة 24%، قوة الشخصية بنسبة 80%، تحمل المسؤولية بنسبة 76%، الإخلاص بنسبة 72%، القدرة على فهم الآخرين بنسبة 70%، وقد أضاف بعضهن الخبرة في ميدان العمل والثقة بالنفس.

وفي دراسة أخرى قامت بها (النصراوي ، 1986) بعنوان " العوامل التي تؤثر في الدور القيادي للمرأة في المجتمع الأردني، من وجهتي نظر الإناث والذكور " والتي تكونت عينتها من (240) شخصا من الإناث القياديات والذكور القياديين من العاملين في جميع القطاعات الحكومية والخاصة ووكالة الغوث الدولية. أعدت الباحثة إستبانة تشتمل على العوامل التي تؤثر في الدور القيادي للمرأة في المجتمع الأردني. وأبرزت الدراسة أن العوامل التي تؤثر على الدور القيادي للمرأة الأردنية هي:

- بيولوجية متعلقة بالتوفيق بين الحياة الزوجية والقيادة .
- اجتماعية تتعلق بنظرة المجتمع للمرأة كقائد .
- اقتصادية تتعلق بالصعوبات المالية المترتبة على القيادة .

– نفسية متعلقة بنظرة المرأة لنفسها
– تربوية تتعلق بنظرة الرجل للمرأة كرئيس .

ولكن (دودخ ، 1993) في دراستها " مشكلات المرأة العاملة في الصناعة " والتي هدفت إلى التعرف على المشكلات التي تواجه المرأة العاملة في الصناعة في المجالات المختلفة في مدينة عمان، وبموجب متغيرات الدراسة (العمر، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، مدة سنوات الخدمة) وفي المجالات التالية :

– المجال الاجتماعي
– المجال الاقتصادي
– المجال المهني
– المجال الصحي

وتكونت عينة الدراسة من (205) امرأة عاملة على خطوط الإنتاج من مختلف المصانع في مدينة عمان. توصلت إلى أن المرأة العاملة في المصانع، تواجه مشكلات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية بشكل عام، ولم يظهر تأثير يذكر لمتغيرات الدراسة على نوعية وترتيب المشكلات، بينما تقل مشكلات المجال الصحي بوجه عام.

أما (أبو غزالة ، 1993) في دراستها " المرأة في برامج الأحزاب السياسية الأردنية " والتي هدفت إلى التعرف على موقف الأحزاب تجاه قضية المرأة .والتي شملت عشرين حزبا سياسيا أردنيا كمجتمع الدراسة، و(12) حزبا سياسيا كعينة، واستخدمت الباحثة استبانه تتضمن أسئلة مفتوحة كأداة للدراسة ونتج عنها :

– نسبة انخراط النساء في الأحزاب السياسية متدنية مما يدل على عدم اهتمامها بالعمل الحزبي، أو لخبرتها السابقة السلبية من خلال التعامل العام مع الأحزاب لأن الأحزاب لم تستطع لغاية الآن استقطاب النساء إليها .

- خلو معظم قيادات الأحزاب من التمثيل النسائي، وهذا يدل على عدم القناعة بدورها السياسي داخل المجتمع .
- توجيه الأحزاب إلى إقامة لجان أو فروع نسائية يؤدي إلى تأكيد مبدأ التمييز داخل الحزب الواحد بينها وبين الرجل .
- خلو برامج معظم الأحزاب من خطاب واضح للمرأة في المجالات المتعددة وخاصة السياسية منها .
- التعامل مع موضوع المرأة على أنها صوت انتخابي ، ويدل على هذا إقرار معظم الأحزاب بعدم النية لترشيح نساء للانتخابات النيابية .

ولكن (شتيوي وداغستاني، 1994) في دراستهما " المرأة الأردنية والمشاركة السياسية " والتي تكونت عينة الدراسة من (2050) منها (1018) ذكورا ، و (1032) إناث. أشارت إلى أن مشاركة المرأة الفعلية في الحياة السياسية في المجتمع الأردني ما زالت ضعيفة وهامشية ولا زال المواطنون ينظرون إلى دور المرأة ضمن الأدوار التقليدية، وأن قدراتها أقل من قدرات الرجل وخاصة في العمل السياسي، ولكن نسبة كبيرة من أبناء المجتمع يعتقدون أن المرأة الأردنية إذا أعطيت الفرصة وتلقت الدعم يمكن أن تكون سياسية ناجحة. إلا أن الأغلبية يفضلون الرجل على المرأة في العمل السياسي ويعارضون عمل المرأة في السياسة، إضافة إلى أن المرأة تعاني من مشكلات تقيد حريتها الشخصية من قبل المجتمع والرجل وإنها تواجه معوقات ثقافية ومؤسسية تعيق مشاركتها السياسية.

واستطاعت (مؤسسة الشرق الأوسط للدراسات ، 1997) من خلال دراستها " مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية 1997" والتي بلغ عدد أفراد العينة (1432) فردا ممن شاركوا في الانتخابات النيابية لعام 1997 وباستخدام أسلوب المقابلات الشخصية التوصل إلى أنه يمكن أن تعزى أسباب الفشل المرأة في الانتخابات 1997 إلى:

1- نظرة المجتمع لدور المرأة والذي احتل النسبة الأعلى 30.8%
2- عدم توفر المؤهلات الواجب توافرها في المرشحة 15.7%
3- العشائرية والمفهوم الخاطئ لنظرة الدين للنائب (المرأة) 20.1%
4- عدم توفر القدرة لدى المرشحة على قيادة الحملة الانتخابية ماديا ومعنويا 15.0%
5- معارضة الحكومة ، والتلاعب في النتائج ، قانون الانتخاب نفسه 7.0%

وفي الدراسة التي أجراها(مركز الأميرة بسمة عام 1998) بعنوان " المرأة في المواقع القيادية " والتي شملت (118) مؤسسة أردنية منها 59 مؤسسة في القطاع العام، 34 مؤسسة في القطاع الخاص و 25 مؤسسة في القطاع التطوعي غير الحكومي، ويبلغ عدد الموظفين العاملين فيها جميعا (188249) موظفا وموظفة ويشكلون ما نسبته 55% من مجموع موظفي مؤسسات القطاعات الثلاث وتشكل المرأة في عينة الدراسة ما نسبته 29.7% . وقد أظهرت النتائج أن نسبة مشاركة النساء في سوق العمل تبلغ 23% وهي نسبة أقل من المتوقع مقارنة مع الجهود المبذولة لزيادة مشاركتها في سوق العمل.

وأن مشاركة المرأة في المستويات الإدارية الدنيا، ممن يحملن الثانوية العامة والدبلوم بعد الثانوية هي أعلى من مثيلاتها الحاصلات على درجة البكالوريوس والماجستير والدكتوراه من الإناث إذ تبلغ النسبة 1/3 على التوالي مقابل 2/3 من المجموع الكلي لحملة المؤهلات ذاتها من الذكور والإناث.

وتبلغ نسبة مشاركة المرأة في الوظائف الإدارية العليا هي واحدة لكل ألف من مجموع العاملين في المؤسسات التي شملتها الدراسة.

وأن عدد النساء اللواتي يشغلن وظائف قيادية في المؤسسات التي شملتها الدراسة، يبلغ عشر نساء اثنتان منهن في القطاع العام، وخمس نساء في القطاع الخاص، وثلاث نساء في القطاع الاجتماعي التطوعي.

وتبين الدراسة أن نتائج الاستثمار في التعليم في الأردن لم تنعكس على مشاركة المرأة في الوظائف الإدارية العليا والوظائف القيادية، إذ بلغت نسبة النساء الحاصلات على مؤهلات علمية بعد البكالوريوس 17.1% من مجموع الحاصلين على هذه المؤهلات.

ويلاحظ من الدراسات السابقة ، أنها قد أجريت في بلدان غربية وعربية، تتباين في ثقافتها ونظمها الاجتماعية، فضلا عن التباين في فلسفتها الاجتماعية التي تحكم نظمها الحياتية، كما انها اختلفت في المنهجية المتبعة والنتائج التي تم التوصل إليها، من حيث مدى ما حققته المرأة في المواقع القيادية والمعوقات التي تعيق وصولها إلى المواقع القيادية، والعوامل التي تؤثر على مدى مشاركتها في المواقع القيادية، ودورها في المشاركة في صناعة القرارات.

وأبرزت في مجملها أن المرأة لا زالت تعاني من عدم إتاحة الفرصة أمامها للمشاركة في المواقع القيادية، وتركزت أدوارها في الادوار التقليدية والأعمال البسيطة والأدوار الإدارية الدنيا ، وتواجه صعوبة في الوصول إلى مواقع صنع القرار ورسم السياسات بسبب المعوقات التي تمثلت بنظرة المجتمع، وثقافته والوضع الاقتصادي المتدهور، إضافة إلى توجه النساء إلى بعض الأدوار التي لا تساعدها في الوصول إلى المواقع القيادية.

وقد أفادت الباحثة من هذه الدراسات، في تصميم الدراسة، ومناقشة النتائج وليست تكرار لها ، بل جاءت جديدة في أدائها ومنهجها، وأسئلتها ومتغيراتها، ومجتمعها، وتأمل أن تكشف من حقيقة الوضع القيادي للمرأة ودور الديمقراطية في

ايصال المرأة اليه، لعل ذلك يساعد في تفعيل دور المرأة ومدى مشاركتها في المواقع القيادية، والنتائج ستظهر لاحقا .

إجراءات الدراسة ومنهجيتها

سيشتمل هذا الجزء من الدراسة على مجتمع الدراسة وعينتها وأداتها، والتقنيات الإحصائية التي استخدمت لفحص أسئلة الدراسة ومتغيراتها.

مجتمع الدراسة:

أشتمل مجتمع الدراسة على مجموع النساء القياديات من الفئة الأولى والثانية في المجالين الاقتصادي والسياسي وكان عددهن حسب الإحصائيات التي توصلت إليها الباحثة 56 قيادية.

عينة الدراسة:

تم اختيار 24 امرأة قيادية في المجالين، بواقع 12 إمرأة لكل مجال بطريقة مقصودة وذلك لسببين الأول لقلة عدد النساء القياديات، والثاني لاستخدام الباحثة المقابلات الشخصية كأداة الدراسة وصعوبة الوصول للمرأة القيادية لإجراء المقابلة .

أداة الدراسة:

استخدمت الباحثة المقابلات الشخصية للإجابة عن الأسئلة الثلاثة السابقة بالذكر، والتي استخلصت من الأدب النظري ،والدراسات السابقة، واستطلاع أراء القياديين والقياديات للكشف عن الوضع القاتم للمرأة، وما تطمح له في المستقبل وبعد استنباط الأسئلة، التي تم الاتفاق عليها من قبل القياديين والقياديات، عرضت الباحثة تلك الأسئلة على مجموعة من المحكمين والذين بلغ عددهم (10) محكمين من أستاذة الجامعات الرسمية، والمهتمة بقضايا المرأة، وأخذت بآرائهم جميع، واعتبرت الباحثة أداة الدراسة صالحة لغايات البحث بناء على أراء المحكمين .

متغيرات الدراسة :

المتغيرات التابعة: وهي:الأسئلة الثلاثة الواردة تحت بند أسئلة الدراسة .

المتغيرات المستقلة وهي:

- دور المرأة القيادية.
- معوقات الدور .
- العوامل المؤثرة على دور المرأة .

التقنيات الإحصائية :

استخدمت الباحثة التقنية المناسبة لأداة الدراسة (المقابلات الشخصية) باستخراج النسب المئوية لاتفاق آراء أفراد العينة على الآراء المتكررة في إجابات أسئلة الدراسة.

معيار الحكم على الإجابات:

اعتبرت الباحثة معيار الحكم على نسبة الإجابات 60% فما فوق، متفق عليها، وتفيد النتائج التي توصلت إليها الدراسة .

نتائج الدراسة :

تعرض الباحثة في هذا الجزء النتائج التي توصلت إليه، وهي إجابات الأسئلة وفقا لترتيبها.

السؤال الأول: ما دور الديمقراطية في إيصال المرأة الأردنية إلى المواقع القيادية في المجالين: السياسي والاقتصادي ؟

جدول رقم (1)
نسبة الآراء المتفق عليها في المجال السياسي

الرقم	الآراءالمتفق عليها	عـدد أفـراد العينـة اللـواتي اتفقـن علـى الرأي	نسبة الاتفاق علـى كـل رأي
1-	القـرار السياسـي سـبق القـرار الشـعبي فـي مشاركة المرأة في المجال السياسي .	11	%83
2-	تشـارك المـرأة فـي السـلطات الـثلاث لكـن مشـاركتها لـم تحقق طموحهـا السياسـي ولـم تستطيع تمثيل نفسها سياسيا.	12	%100
3-	تجربـة المـرأة الحزبيـة لا تـزال غيـر ناضـجة وحضورها الحزبي غير فعال.	10	%66
4-	اسـتطاعت المـرأة كسـر الحـاجز النفسـي للمجتمع بدخولها لمعترك الحياة السياسية.	12	%100

بعد أجراء المقابلات وتحليل إجابات أفراد العينة في المجال السياسي تبين أن الآراء المتفق عليها بنسبة تفوق 60% وهي :

.1

لقرار السياسي سبق القرار الشعبي في مشاركة المرأة في المجال السياسي بنسبة 83% حيث أتفق على هذا الرأي 11 قياديات من بين 12 وان امرأة واحدة فقط لم تذكر هذا البند وهذا يدل على أن الحكومة الأردنية كانت تتمثل الرؤية المستقبلية، وأدركت ضرورة مشاركة المرأة في المواقع القيادية في المجال السياسي، وانه لا يمكن أن يتم تجاهلها أو إهمالها، ولا يمكن أن تستمر في أهدار طاقات نصف المجتمع، إضافة إلى أن الحكومة أدركت أن المرأة تمتلك القدرة والكفاءة ولديها الإمكانات التي تؤهلها

للوصول إلى المواقع القيادية، كما أن هذه النتيجة دالة على أن المجتمع الأردني لا يزال غير قادر على إيصال المرأة إلى المواقع القيادية في المجال السياسي لانه لم يصل إلى المرحلة الفكرية والثقافية التي تشكل لديه قناعات بتقبل وجود المرأة في المواقع القيادية السياسية وعدم الإيمان بقدراتها وكفاءتها في تمثيل المجتمع السياسي.

.2

ن مشاركة المرأة في السلطات الثلاث لم تحقق طموحاتها ولم تستطع تمثيل نفسها سياسا، وقد اتفقت الآراء على ذلك بنسبة 100%، أي أن أفراد العينة (12) أجمعت على هذا الرأي ويمكن تفسير ذلك بأن مشاركة المرأة في بعض المواقع القيادية لا تزال متدنية مقارنة بنسبة وجود المرأة في المجتمع، لان المواقع القيادية التي تقلدتها المرأة الأردنية قليلة جدا، ولفترات متفاوتة، واختصرت على فئة معينة من النساء، وأحيانا نفس المرأة تقلدت عدة مناسب قيادية، وهذا يعني أن هذه المناصب لم تحقق طموحات المرأة في المجتمع وأن من استطاعت الوصول للمواقع القيادية في المجال السياسة لم تكن الممثل الفعلي والقوي للمرأة ولم تستطع تحقيق ما تطمح إليه المرأة .

.3

جربة المرأة الجزئية لا تزال غير ناضجة وحضورها الجزبي غير فعال. اتفقت عليها أراء العينة بنسبة 66%. أي أن أجمعت عليها (10) قياديات من بين 12 قياديات، ويفسر ذلك بأن قرار مشاركة المرأة الحزبية مرتبط بقرار الرجل، ولا تستطيع المشاركة الحزبية دون موافقته، إضافة إلى أن المجتمع لا يتقبل بسهولة مشاركة المرأة الحزبية، مما يؤدي إلى ضعف مشاركتها الحزبية، بسبب ضيق الوقت وانشغال المرأة بأمور الأسرة والبيت والعلاقات الاجتماعية الذي أدى إلى عزوف المرأة عن العمل الحزبي. كما أن المرأة الأردنية لا تزال غير واعية لأهمية دورها

السياسي ومشاركتها الحزبية . وعلاوة على ذلك خوف المرأة من المشاركة الحزبية بسبب حضر الأحزاب فترة زمنية طويلة وسيادة الأحكام العرفية، مما يخيف المرأة من المشاركة الحزبية، كما أن قانون الأحزاب يحضر العمل الحزبي أثناء الوظيفة فتخشى المرأة فقدان الوظيفة وانقطاع لقمة العيش، إذا شاركت في الأحزاب السياسية. كما أن الأحزاب نفسها لم تستطع تسويق نفسها وجذب العنصر النسائي الفاعل اليها، ولم تضع قضايا المرأة واهتماماتها السياسية في قائمة أولوياتها السياسية مما أدى إلى عدم تفعيل دور المرأة في الأحزاب السياسية ونفورها فيها.

4. استطاعت المرأة كسر الحاجز النفسي للمجتمع بدخولها معترك الحياة السياسية. وأجمعت الآراء على هذا الرأي بنسبة 100% أي أن العينة (12) قياديات أجمعت على هذا الرأي. ويمكن تفسير ذلك بان المرأة الأردنية استطاعت أن تتجرأ وتخوض معترك الحياة السياسية، على صعيد الانتخابات مثلا استطاعت أن تشارك كمرشحة وكناحية بعد غياب للديمقراطية دام أكثر من ثلاثين عاما، وكأنها اخترقت الحاجز النفسي الاجتماعي الذي كان يشكل لها عائقا كبيرا، واستطاع تغيبها عن الساحة السياسية سنوات طويلة، لكنها دخلت معترك الحياة الانتخابية بجرأة، حيث أصبحت تشارك بالانتخابات البلدية والنقابات المهنية والنوادي، إضافة إلى أنها أصبحت لديها الجرأة في المشاركة في الأحزاب السياسية وان كانت هذه الجرأة متواضعة، حيث كسرت بعض النساء الحاجز النفسي وشاركن في الهيئات التأسيسية للأحزاب والبعض ترشحن لمناصب قيادية في بعض الأحزاب. وهذه الجرأة وكسر الحاجز النفسي للمرأة وللمجتمع ساهم في منح المرأة القدرة على المطالبة بحقوقها، والسعي وراء الترقية الوظيفية للوصول إلى المواقع القيادية في مجالات الحياة المختلفة.

2- المجال الاقتصادي:

بعد تحليل إجابات العينة تبين أن الآراء المتفق عليها في هذا المجال نسبة تفوق 60% كما هي في الجدول رقم (2).

جدول (2)
نسبة الآراء المتفق عليها في المجال الاقتصادي

الرقم	الآراءالمتفق عليها	عدد أفراد العينة اللواتي اتفقن على الرأي	نسبة الاتفاق على كل رأي
1-	تفتقد المرأة للمشاركة في الخطط التنموية ورسم السياسات الاقتصادية مع أنها جزء من التنمية.	12	%100
2-	تعاني المرأة من التبعية الاقتصادية وتدني نسبة المشاركة في السيطرة على الموارد الإنتاجية وفي استثمار العقارات .	11	%83
3-	تعاني المرأة من الفقر والبطالة وتجد صعوبات في تمويل المشاريع الاقتصادية.	12	%100
4-	تشارك المرأة في المواقع القيادية في المجال الاقتصادي لكن مشاركتها ليست بمستوى الطموح.	12	%100

يتضح من الجدول رقم (2) أن الآراء التي تم الاتفاق عليها من قبل العينة في المجال الاقتصادي كانت على النحو التالي :

1. أجمعت العينة على الرأي، تفتقد المرأة للمشاركة في الخطط التنموية ورسم السياسات الاقتصادية مع أنها جزء من التنمية. وكانت نسبة الاتفاق 100% أي أن جميع أفراد العينة (12) أجمعن على هذا الرأي ويفسر ذلك بأن المرأة الأردنية غير

فاعلة في مشاركتها الاقتصادية، وان مشاركتها ليست ذات قيمة، فهي تشغل الأدوار الهامشية في سوق العمل، ولا تستطيع المنافسة من خلالها للوصول إلى مواقع صنع القرار، كما أنها لها دور وظيفي محدد لا تستطيع اختراق أو القفز عنه. بالإضافة إلى أن المرأة الأردنية حتى لو استطاعت أن تخترق السقف الوظيفي المحدد، وتشغل بعض المواقع الاقتصادية لكنها لا تستطيع الوصول للمشاركة في صنع القرار ورسم السياسات الاقتصادية وذلك لعدم استخدام مبدأ تكافئ الفرص في الترقية الوظيفية، ووجود التميز ضدها، واعتبار الرجل هو الأحق في السلطة الاقتصادية وان عمل المرأة آني لأنها قد تترك العمل في أي لحظة، كما أنه ينظر لها بأنها غير مؤهلة لإشغال المواقع القيادية الاقتصادية وغير قادرة على رسم السياسات وصناعة القرارات بسبب الظروف الاجتماعية والأسرية التي قد تؤثر على دورها الاقتصادي، على الرغم من أنها جزء لا يتجزأ من التنمية ومن الضروري جدا عدم إغفال دورها لأي سبب من الأسباب.

2. تم الاتفاق على أن المرأة تعاني من التبعية الاقتصادية وتدني نسبة المشاركة في السيطرة على الموارد الإنتاجية وفي استثمار العقارات بنسبة 83%، أي أن 11 إمرأة من بين 12 أجمعن على هذا الرأي. وقد يعزى ذلك إلى عدم سيطرة المرأة على ملكيتها الاقتصادية سواء كانت مالية أو عقارية، فغالب ما تعطي أدارة الملكية لأحد أفراد الأسرة الذكور (الأب ، الأخ ، الابنة ، الزوجة)، ومن هنا تفقد المرأة سيطرتها على ملكيتها وتبقى تابعة للرجل اقتصاديا. إضافة إلى حرمان المرأة من ميراثها الشرعي والذي قد يشكل لها موردا إنتاجيا واستقلاليه اقتصادية. وحتى على مستوى الراتب الشهري الذي تتقصاه مقابل عملها في أي مؤسسة رسمية أو غير رسمية فإنها قد لا تمتلك حق التصرف فيه، وتبقى في كل الحالات تعاني من التبعية الاقتصادية في عدم القدرة على السيطرة على ملكيتها مهما كان نوعها .

3. أما بالنسبة لما تعاني المرأة من الفقر والبطالة، وإنها تجد صعوبة في تمويل المشاريع الاقتصادية. فقد كانت نسبة الاتفاق على هذا الرأي 100% حيث اتفقت على هذه النتيجة جميع أفراد العينة (12). ويعني ذلك أن المرأة لا تجد فرصا للعمل، بعد أن تزايد إقبالها على التعليم وتزايدت أعداد الخريجين وعدم توفر فرص عمل في السوق.وهذا مفاده عدم وجود تخطيط مشترك بين مؤسسات التعليم وسوق العمل مما أدى إلى انتشار البطالة وتزايد نسبة الفقر. كما أن المرأة التي لم تجد لها فرصة عمل في السوق، فهي لا تمتلك أيضا عقارات أو أية موارد اقتصادية أخرى لاستثمارها في مشاريع اقتصادية تعتمد بها على نفسها اقتصاديا، بالإضافة إلى صعوبة في التمويل من المؤسسات المالية أو المصارف لأنها تحتاج إلى ضمانات مصرفية، ولا تستطيع تلبية الشروط أو أيجاد الضمانات، لذلك تواجه الفشل في أنشاء المشاريع الإنتاجية، وبالتالي لا تستطيع المرأة أيجاد مورد اقتصادي لكسب العيش، وتستمر في حالة الفقر والبطالة .
4. أما عن المشاركة في المواقع القيادية في المجال الاقتصادي ليست بمستوى الطموح. فقد اتفقت عليه العينة بنسبة 100% حيث أن هذا الرأي ورد في إجابات جميع أفراد العينة (12) ويعني ذلك أن المرأة تشارك في المجال الاقتصادي، لكن مشاركتها ليست بالمستوى الذي تطمح إليه. أي أن النسبة التي حصلت على مواقع قيادية من النساء في المجال الاقتصادية قليلة مقارنة بحجم مشاركة المرأة في هذا المجال. وقد يدل ذلك إلى افتقار المؤسسات الاقتصادية لمقاييس موضوعية للترقية الوظيفية، والتركيز على الجنس بدلا من النوعية، وعدم استخدام مبدأ تكافؤ الفرص، وتهميش دور المرأة الاقتصادي، وإشغالها وظائف هامشية. ولا تستطيع من خلال ذلك منافسة الرجل في الوصول إلى مواقع صنع القرار، وإشغال مناصب قيادية في المجال الاقتصادي. أضف إلى ذلك جهل المرأة

بحقوقها الوظيفية، وسيطرة الرجل على اتخاذ القرارات في المؤسسات، ورغبة المرأة في التقاعد المبكر بسبب التزاماتها الأسرية، كل ذلك يقف عائقا أمام وصولها إلى المواقع القيادية، ولا يتيح لها الفرصة للترقية الوظيفية لمشاركة الرجل في المواقع القيادية.

السؤال الثاني فرع (أ)

ما المعوقات التي تعيق وصول المرأة إلى المواقع القيادية في المجالين السياسي، والاقتصادي . وللإجابة عن هذا السؤال تم تحليل محتوى المقابلات الشخصية لعينة الدراسة ورصد المعوقات المتفق عليها بنسبة تفوق 60% والجدول رقم (3) يبين المعوقات المتفق عليها ونسبة الاتفاق.

جدول رقم (3)

نسبة الاتفاق على المعوقات التي تعوق وصل المرأة الى المواقع القيادية

الرقم	الآراء المتفق عليه	عدد أفراد العينة المتفقة على الرأي	نسبة الاتفاق على كل رأي
1-	النظرة الاجتماعية والثقافة السائدة في المجتمع ، ونظرة الرجل للمرأة ونظرة المرأة لنفسها وأسلوب التنشئة الاجتماعية المتبعة في المجتمع الأردني .	24	%100
2-	الأنظمة والتشريعات التي تميز ضد المرأة وجهل المرأة بها	24	%100
3-	عدم استخدام مبدأ تكافؤ الفرص وتهميش دور المرأة والتقاعد المبكر للمرأة .	24	%100
4-	تقصير كل من مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام في دعم المرأة للوصول إلى المواقع القيادية.	24	%100

يلاحظ من الجدول السابق أن المعوقات الأربع قد تم الاتفاق عليها بنسبة 100% وبإجماع القيادات.في المجالين السياسي والاقتصادي، وهذا يدل على أن معوقات وصول المرأة إلى المواقع القيادية قد تكون نفسها في كل مجالات الحياة.

ويمكن تفسير هذه النتائج على النحو التالي:

1. النظرة الاجتماعية، والثقافة السائدة ،ونظرة الرجل للمرأة، ونظرة المرأة للمرأة، وأسلوب تنشئتها الاجتماعية. حيث أن المجتمع الأردني تحكمه عادات وتقاليد وموروثات ثقافية قديمة شكلت ثقافته السائدة والتي انبثقت عنها النظرة الدونية للمرأة، واعتبارها مخلوقا ضعيفا، وضلعا قاصرا لا يقوى على تدبير الأمور. وان دورها

الأساسي في المجتمع هو الإنجاب ورعاية الأولاد حتى أصبحت هذه الأفكار متوارثة من جيل إلى أخر، وهذا أساس النظرة الدونية للمرأة واعتبارها أنها لا تستطيع اتخاذ القرار المناسب، والرجل هو الأحق في القيادة كما أن المرأة عاطفية ولا تصلح للقيادة والمشاركة في مواقع صنع القرار وتكرست هذه النظرة حتى في أسلوب تربية وتنشئة المرأة حتى سادت فكرة تفضيل الرجل على المرأة في المواقع القيادية، مما أدى إلى تدني نسبة وصول المرأة للمواقع القيادية بالإضافة إلى أن المفاهيم لدى الرجل في نظرته للمرأة ولدورها القيادي لم يتوقف عند هذا الحد بل تجاوزت ذلك في تأثيرها على المرأة حتى أصبحت المرأة نفسها تفضل إيصال الرجل إلى المواقع القيادية بدلا من المرأة.

2. أما عن وجود أنظمة وقوانين تميز ضد المرأة، وان المرأة تجهل بها. وقد يعود ذلك إلى غياب دور السلطة التشريعية عن سن القوانين وتعديلها مدة طويلة، وبقاء الأنظمة والقوانين المجحفة بحق المرأة أدى إلى عرقلة مسيرتها القيادية وحالت دون وصولها إلى المواقع القيادية. وعل الرغم من محاولة تعديل بعض القوانين المجحفة بحق المرأة بعد عودة الحياة البرلمانية، إلا أنها تحتاج إلى وقت طويل للتطبيق لأنها تمر بإجراءات قانونية طويلة، ويطول انتظار المرأة ليخرج القانون إلى حيز التنفيذ وأحيانا كثيرة يتم تعديل بعض القوانين والتشريعات لكنها لا تنصف المرأة، عند التطبيق،لأنه يختلف أسلوب التطبيق عن النص القانوني مما يؤدي إلى وجود فجوة بين النظرية والتطبيق إضافة إلى جهل المرأة في الأنظمة والقوانين، يجعلها غير قادرة على المطالبة بحقوقها.
3. النقطة الثالثة التي اتفقت عليها عينة الدراسة وبالإجماع أيضا اي بنسبة 100% هي؛ عدم استخدام مبدأ تكافؤ الفرص في الترقية الوظيفية، وقبول المرأة للأدوار الهامشية، والتقاعد المبكر. ويمكن تفسير ذلك بأن تغييب المرأة عن ساحة المنافسة مع الرجل، وعدم وضع آليات محددة لنظام الترقية، وان وجدت فأنها لا

تطبق ضمن تكافؤ الفرص واستخدام العدالة، لذلك يستحوذ الرجل دائما على الترقية الوظيفية، ويستفرد بالمواقع القيادية، ويبقى الرجل وحده صاحب النفوذ، وتستمر المرأة مستبعدة عن ساحة المنافسة للوصول للمواقع القيادية، ولم تخضع للمقاييس التي تهتم بالنوعية بغض النظر عن الجنس، وإنما دائما يعتبر الرجل هو الأكفأ. كما أن قبول المرأة للأدوار الهامشية، يتيح الفرصة أمام الرجل لإبقاء المرأة على نفس النمط الوظيفي، وهذا يقود المرأة إلى النظر إلى العمل على أنه مرحلي وتنتظر اقتراب التقاعد المبكر، لأنه بقاءها في العمل لا يتيح لها فرص الترقية والوصول إلى المواقع القيادية .

4. أما المعوق الرابع الذي تم الاتفاق عليه بالإجماع وبنسبة 100%. تقصير كل من مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام في دعم المرأة للوصول إلى المواقع القيادية. وهذا يعني أن مؤسسات المجتمع المدني لم تقم بالادوار المناطة بها تجاه المرأة، ولم تستطيع وضع خطة مشتركة لدعم المرأة العاملة، بسبب عدم وجود قنوات اتصال بينها، بالإضافة إلى أنها لم تضع قضايا المرأة ضمن أولويات برامجها، مما يؤدي إلى عزوف المرأة عن المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني، لأنها وجدت التقاعس والقصور اتجاه قضاياها الوظيفية، ولم تجد الدعم لجهودها أو حتى حماية حقوقها والمطالبة بها بالإضافة إلى أن وسائل الإعلام لم تساهم في أبراز العناصر القيادية من النساء ودعمها للوصول إلى المواقع القيادية .

السؤال الثاني فرع (ب)

ما الصعوبات التي تواجه المرأة بعد وصولها إلى المواقع القيادية في المجالين السياسي والاقتصادي.

بعد تحليل إجابات أفراد العينة على هذا الفرع من السؤال الثاني، تبين أن هناك ثلاث صعوبات تواجه المرأة القيادية بعد وصولها للمواقع القيادية. والتي كانت نسبة الاتفاق عليها تفوق 60% تظهر في الجدول رقم (4) .

جدول رقم (4)

نسبة الاتفاق على الصعوبات التي تواجه المرأة القيادية

الرقم	الآراء المتفق عليها	عدد أفراد العينةالمتفقة على الرأي	نسبة الاتفاق على كل رأي
1-	عدم تقبل الرجل لدور المرأة وعدم تعاونه معها في تنفيذ أوامر العمل في المؤسسة التي ترأسها وعدم تعان المرأة مع المرأة أحيانا.	12	%100
2-	قدرة المرأة على الموازنة بين الأعباء الأسرية والاجتماعية ودورها القيادي.	12	%100
3-	تحتاج المرأة إلى مضاعفة جهودها في أي مجال لإثبات قدرتها وكفاءتها القيادية .	12	%100

يلاحظ من الجدول السابق رقم (4) أن أفراد العينة في المجالين السياسي والاقتصادي اتفقت على أن المرأة تواجه صعوبات قد تشكل لها مشكلات وتؤثر على دورها، وقدراتها على الأداء، وقد سبب لها ضغوطات نفسية وتحديات معنوية. وكانت هذه الصعوبات على النحو التالي :

1. عدم تقبل الرجل لدور المرأة وعدم تعاونه معها في تنفيذ أوامر العمل في المؤسسة التي ترأسها وعدم تعاون المرأة مع المرأة أحيانا. ويمكن تفسير هذه الظاهرة بأنها تبدأ من الأسرة من خلال النمط التربوي الذي يعيشه الفرد في أسرته النمط

التربوي، والأسلوب المستخدم في التربية الاسرية، والذي يميز بين الذكر والأنثى، على أن الذكر هو الأفضل، والأقدر على تحمل المسؤولية، والأصلح لقيادة الأمور، هو صاحب الأمر والنهي، والمرأة هي التي تخضع للأوامر وتنفذها. ويعتقد الرجل أنه هو الأنسب للمواقع القيادية، وان بنية تفكيره ومكونات شخصية ومعتقداته وثقافاته ترفض أن يتقبل وجود امرأة رئيسة وهو المرؤوس في العمل، ويرفض أن يتقبل منها أي أمر في العمل حتى لو كان بطريقة دبلوماسية ومريحة، لأنه من الداخل يرفض أطلاقا أن تقوده امرأة، لأنها بنظره الأقل قدرة وكفاءة، وقد يكون ذلك له تأثير على النساء العاملات بنفس المؤسسة، وبالتالي يرفضن التعاون مع المرأة القيادية وقد تنظر المرأة للمرأة من باب الغيرة والحساسية فترفض التعاون معها، وخصوصا وأنها تعيش في مجتمع ذكوري لا يؤمن بمنافسة المرأة، ولا يثق بقدراتها. ومن الجدير بالذكر أن عدم تعاون المرأة والرجل في المؤسسة مع المرأة القيادية قد يؤدي إلى اضطرابات في العمل، ويثير الصراعات و يقود إلى توتر في المناخ التنظيمي للمنظمة، وبالتالي يؤدي إلى تدني مستوى الإنتاج. ويتطلب ذلك من المرأة القيادية فهم نفسيات الرجال والإناث العاملين معها وإيجاد الأساليب المناسبة للتعامل معهم لجذبهم من أجل مشاركتهم الفاعلة والجادة في العمل .

2. قدرة المرأة على الموازنة بين الأعباء الأسرية والاجتماعية ودورها التقليدي. أجمعت العينة على هذا الرأي، حيث كانت نسبة الإجماع عليه بنسبة 100% وتفسر هذه النتيجة، بأن دور المرأة الأساسي رعاية الأسرة وتربية الأطفال، لكن هذا العبء بما فيه خدمة الزوج والأولاد، ومتطلبات الأسرة التربوية، وعلاقاتها الاجتماعية، كلها ملقاة على عاتق المرأة وحدها ولا يوجد من يقدم لها العون والمساعدة من أفراد الأسرة، فالتربية الأسرية، والنمط الاجتماعي والثقافة الموروثة لا تسمح للمرأة بتوزيع الأدوار على أفراد الأسرة كما أن أفراد الأسرة قد لا يتقبلوا مثل هذه الفكرة.

فالمرأة وحدها ملزمة بهذا الدور، فهي الأم والزوجة والمربية وربة المنزل، وهي التي تقدم كل الخدمات لإفراد الأسرة، وتسهر على راحتهم. والمنزل مسؤوليتها وحدها بكل ما فيه من أعباء ومسؤوليات، إضافة إلى الارتباطات الاجتماعية والعلاقات الإنسانية الأخرى المترتبة على الأسرة. وإذا كانت هذه المرأة عاملة، وتطمح للوصول إلى المواقع القيادية فان الدور الجديد سيلقي على عاتقها مسؤولية أضافية جديدة وعبئا إضافيا آخر ويتطلب منها وقتا أضافيا يترتب على مسؤوليتها في العمل وقد تحتاج إلى السفر، أو البقاء خارج البيت وقتا أطول، كما أن الموقع الجديد يتطلب منها جهدا أكبر لإثبات كفاءتها ونجاحها بدورها الجديد. وبالطبع هذا الدور يحتاج من المرأة أن توازن بينه وبين أعباء المنزل ودورها الأسري، والموازنة بين الدوريين مسؤولية حتمية بالنسبة للمرأة القيادية. وعليها أن تعيد النظر في نمط تربيتها، وتعويد أفراد أسرتها على الاعتماد على الذات بمساعدتها وإشرافها بحيث تقوم بتوزع الأدوار فيما بينهم، وأن توفق بين أعباء القيادة وأعباء المنزل من خلال توزيع الوقت حسب الأولويات، وتستثمر الزمن بادارة الوقت بطريقة فاعلة، حيث لا تتخلى عن دور مقابل الأخر، لان الدورين مهمان بالنسبة لها، فهي تستمد نجاحها في العمل من نجاحها الأسري، وإذا كانت قيادية ونجاحه في الأسرة تستطيع أن تنجح في قيادة العمل. فاذا كان لدى المرأة القدرة على توفير الجو الأسري المتعاون، من خلال تأثيرها بإفراد أسرتها، وامتلكت القدرة على تنظيم الأدوار وتوزيعها على أفراد أسرتها، فإن ذلك يوفر لها قسطا من الراحة لتكون جاهزة الذهن والشخصية في الأسرة وتنطلق من أسرتها بقوة، لكي تستطيع تحقيق النجاح في المواقع القيادية، لان نجاحها الأسري سيكون حافزا لنجاحها في الدور القيادي .

3. النتيجة الثالثة التي تم الإنفاق عليها من قبل أفراد العينة بنسبة 100% أيضا هي: أن المرأة تحتاج إلى مضاعفة جهودها لإثبات كفاءتها وقدرتها القيادية. وتفسر هذه

النقطة على أن المرأة القيادية، عندما تصل إلى موقع قيادي توجه إليها الأنظار، ويراهن على نجاحها، وتصبح مسيرتها القيادية في ترقب دائم، ويعود ذلك إلى الموروث الثقافي السائد عن المرأة وقدرتها ودورها في المجتمع، وبالتالي تجد المرأة نفسها تحت المجهر في قاعة امتحان دائم للقدرات والكفاءة وبالتالي تحتاج الى مضاعفة جهودها، وتعمل أضعاف ما يتطلبه الدور، وذلك لتجنب الفشل أو الإخفاق في أي موقف، وحتى لإثبات أنها تستحق المكانة الجديدة بالموقع القيادي الذي وصلت إليه. وتسعى المرأة القيادية جاهدة لتحقيق النجاح والتحدي، لان خطأها لا يغتفر من قبل المجتمع، وقد تعاقب علية نساء المجتمع كافةويحكم عليها بالفشل، لذلك على المرأة أن تحقق النجاح الدائم. بالإضافة إلى أن الرجل والمجتمع ينظران إلى المرأة نظرة دونية، وأنها تحكمها العاطفة، وضعيفة لا تقوى على اتخاذ القرارت الصعبة، مما يدعوالى في الشك بنجاحها، وعلى ضوء ذلك فإنها تضاعف جهودها وتعمل بكل ما بوسعها لتثبت لهم عكس ذلك وإنها قادرة على اتخاذ القرارات وقادرة على قيادة المؤسسة بنجاح .

السؤال الثالث

ما المقترحات والاستراتيجيات التي يمكن أن توصل المرأة إلى المواقع القيادية، وتفعّل دورها القيادي؟

بعد تحليل إجابات أفراد العينة ورصد المقترحات التي تم اقتراحها من قبل أفراد العينة واستخراج نسبة الاتفاق على كل مقترح تبين أن المقترحات التي تم الاتفاق عليها بنسبة 60% فما فوق كانت كما هي في الجدول رقم 5

جدول رقم 5

نسبة الاتفاق على المقترحات التي توصل المرأة إلى المواقع القيادية

الرقم	المقترحات المتفق عليها	عدد الأفراد التي اقترحت المقترحات	نسبة الاتفاق على المقترحات
1	إعادة النظر في أسلوب التربية الأسرية والتنشئة الاجتماعية، وتغيير فكرة المجتمع عن المرأة وتقبله لدورها	24	%100
2	توظيف كل من المؤسسات التعليمية والإعلامية ومؤسسات المجتمع المدني في إعداد وتأهيل المرأة القيادية وإبراز الصورة المشرقة لها .	24	%100
3	استكمال تعديل الأنظمة والقوانين المجحفة بحق المرأة وتطبيقها حسب النص المعدل .	24	%100
4	الاستقلالية الاقتصادية للمرأة ودعم مشاريعها التنموية ومعالجة مشكلتي الفقر والبطالة	24	%100

يلاحظ من الجدول السابق أن أفراد العينة أجمعت على أربعة مقترحات لإيصال المرأة إلى المواقع القيادية ودعم المرأة في مواقعها بعد وصولها للمواقع القيادية وكانت على النحو التالي :

1- إعادة النظر في أسلوب التربية الأسرية والتنشئة الاجتماعية وتغيير فكرة المجتمع عن المرأة وتقبله لدورها .

ويمكن توضيح ذلك بما يلي : حتى تتغير الموروثات الثقافية وتشكل مفاهيم ثقافية جديدة تتقبل المرأة ودورها في المجتمع، لا بد من إعادة النظر في التربية الأسرية، وأسلوب التنشئة الاجتماعية، وذلك من خلال المساواة في الحقوق والواجبات بين الذكر والأنثى في الأسرة، وأن يتم توزيع الأدوار فيما بينهم، وأن يدرك كل منهما أن له دور في الأسرة ويجب أن يتقن هذا الدور وأن يتحمل مسؤولية عمله، وأن يتعلم كل منهما أن إتقان العمل وتحمل المسؤولية لا يتوقف على الجنس، بالإضافة إلى توليد قناعات لدى الأبناء وبأهمية دور المرأة وضرورة مشاركتها للرجل، وابتداء من الأسرة وانتهاء بالمجتمع ومؤسساته، لأن كل منهما يكمل الآخر ولا يمكن للرجل وحده أن يتحمل أعباء الحياة دون مشاركة المرأة في هذه المسؤولية، وهذا يحتاج إلى تهيئة الأجواء النفسية في الأسرة والمجتمع لتقبل المرأة لدورها.

وعلى المجتمع أن يدرك أهمية دور المرأة ويتقبله وأن يتيح لها الفرصة لمشاركة الرجل في المواقع القيادية والمساهمة في صناعة القرار، لبناء المجتمع وخلق التوازن الاجتماعي فيه.لأن المجتمع الذي لا يدرك ذلك يعطل نصف القوى العاملة فيه، ويهدرنصف طاقته، وتبقى تنميته ناقصة، ولا يستطيع تحقيق طموحات أفراده، لذلك المجتمع يلعب دورا هاما في تعديل وتغيير مفاهيم الأفراد اتجاه دور المرأة حتى تتولد لدى الأفراد قناعات للاعتراف بقدرات المرأة وكفاءتها وأنها تساوي قدرات الرجل ، ويجب أن تساويه في الحقوق والواجبات، وأن تتاح الفرص أمام المرأة بالتساوي مع الرجل لاستثمار طاقاتها في بناء المجتمع وتطويره .

2- توظيف المؤسسات التعليمية والإعلامية ومؤسسات المجتمع المدني في إعداد وتأهيل وتدريب المرأة القيادية

وهذا المقترح الثاني الذي أجمعت عليه أفراد العينة وكانت نسبة الاتفاق عليه 100% وذلك من أجل رفع مستوى كفاءة المرأة، ومساواة قدراتها بقدرات الرجل، لكي

تستطيع منافسته ومشاركته الدور والمؤسسات القادرة على تأهيل وتعليم وتدريب المرأة هي المؤسسات التعليمية بمختلف أنواعها ومستوياتها، وتستطيع إعداد المرأة للدور الذي ترغب القيام به، وتقدم لها التوعية اللازمة بحقوقها وواجباتها، بالإضافة إلى تنمية قدراتها ورفع مستوى كفاءتها لتكون قادرة على مشاركة الرجل، وتكون مقنعة في دورها وتقنع المجتمع في قدراتها وكفاءتها . وهذا يتطلب من المؤسسات التعليمية توظيف المناهج في تغيير الصورة النمطية للمرأة وتقديم الصورة المشرقة لها وتقديم النماذج الفاعلة في المجتمع.

أما بالنسبة لوسائل الإعلام فهي وسائل التثقيف والتوعية للمرأة والمجتمع وتستطيع لتوضيح أهمية دور المرأة وضرورة مشاركتها للرجل، لأنهم شركاء في التنمية بالإضافة إلى إظهار صورة المرأة المشرقة من خلال البرامج الإعلامية والدراما وعرض نماذج من النساء القياديات والمتفوقات في مجالات مختلفة لتكون النماذج التي يحتذى بها والقدوة لباقي النساء. كما أن للإعلام دور هام وكبير في مجال تثقيف الرجل وتحرير فكرة مما يحمله من أفكار تجاه المرأة ومشاركتها له في مجالات الحياة المختلفة.

ولمؤسسات المجتمع المدني أيضا كالأحزاب والنوادي والجمعيات والمنظمات النسائية دور هام في دعم المرأة وتدريبها من خلال برامج التوعية والتثقيف في جميع مجالات الحياة، وإعداد النساء للمواقع القيادية ودعمها للوصول إلى المواقع القيادية .

3- استكمال تعديل النصوص القانونية التي تميز ضد المرأة وتطبيقها حسب النص المعدل. وهذا المقترح يفسر بضرورة حصر النصوص القانونية التي تميز ضد المرأة كلها، وتقديم المشاريع القانونية لتعديلها، ويتطلب ذلك تضافر جهود مجلس النواب مع اللجنة الوطنية لشؤون المرأة ومؤسسات المجتمع المدني وكل الجمعيات والمنظمات النسائية، والتي تشكل قوة ضاغطة لاستكمال إجراءات تعديل القوانين لتتساوى المرأة والرجل في التشريعات والأنظمة والقوانين.

بالإضافة إلى ضرورة تطبيق القوانين المعدلة بأسلوب قانوني صحيح لتضييق الفجوة بين النظرية والتطبيق في الأنظمة والقوانين لأن استمرارية أنظمة وقوانين تميز ضد المرأة واستمرارية تطبيق الأنظمة والقوانين المعدلة بطريقة غير مناسبة قانونيا تحد من مشاركتها ومن وصولها إلى المواقع القيادية .

4- الاستقلالية الاقتصادية للمرأة ودعم مشاريعها التنموية ومعالجة مشكلتي الفقر والبطالة .

ويمكن تفسير هذا المقترح بأن استقلالية المرأة الاقتصادية تمنحها استقلالية القرار في كل مجالات الحياة، لأن التبعية الاقتصادية تجعلها تابعة في قراراتها مهما كان مردودها على شخصيتها وعلى وضعها، وتضطر أن تخضع لقرار الرجل مهما كانت النتائج، لأنها لا تمتلك زمام الأمور لتتخذ قرارها بمفردها. وتحرير المرأة اقتصاديا يعني أن المجتمع يغيرمن نظرته التقليدية لدورها ويعتبر المرأة شريكة للرجل في التنمية، ودورها الاقتصادي على درجة عالية من الأهمية كما هو دور الرجل، لذلك من الضروري جدا استقلالية المرأة اقتصاديا من خلال توفير العمل أو أي مشروع اقتصادي أو توفير عقار أو ملكية معينة لديها.

ولا تستطيع أن تمتلك القدرة الاقتصادية وتستقل اقتصاديا إلا إذا تمت معالجة الفقر والبطالة من خلال توفير فرص عمل، أو توفير التمويل للمشاريع الاقتصادية عن طريق المؤسسات المالية، وتوفير الضمانات للاقتراض من أجل توفير موارد وخفض نسبة البطالة بين النساء لأن ذلك يحرر المرأة من تبعيتها الاقتصادية ويمنحها استقلالية الرأي ويجعل المرأة قادرة على الاعتماد على ذاتها اقتصاديا ويخفف مشكلة الفقر القرار وتتكون لديها القدرة على المشاركة في مجالات الحياة المختلفة ويساعدها ذلك في الوصول إلى المواقع القيادية والمشاركة في صناعة القرار .

****

The role of democracy in the Jordanian women's access to leadership positions in political andeconomic spheres.

Dr. Fatimah Anakreh

abstract

The study aimed to indicate the role of democracy in the arrival of Jordanian women to leadership positions in political and economic spheres as well as the statement of the obstacles that hinder women's access to leadership positions, and factors affecting its leadership role, in addition to proposals that can bring women into leadership positions and triedto answerthefollowingquestions :

1. What is the role of democracy in Jordan and the access of women to leadership positions in political and economic spheres?
2. A. What obstacles that hinder women's access to leadership positions in political and economic spheres?
   B. What are the factors affecting the role of women in leadership in the political and economic spheres?
3. What proposals that can bring women to leadership positions in political and economic spheres?

To answer the questions the researcher used the method of personal interviews of a sample of women leaders in political and economic spheres numbering 12 women
and after that presented questions to a panel of judges and subject to the ratification procedures and
the consistency was adequate for their purpose ,and after collecting the answers, analysis and monitoring consensus agreed upon by the sample by 60% and older were the most important results:

- The experience of partisan women are still not mature

and attend the party is not effective by 66%
- Women still suffer from economic dependence and the low participation rate in the control of human resources and productivity in the real estate investment by 83%
- Social attitudes and culture in society and a look of women by men and women look to women
And the method of socializing followed by 100%

****

المراجـع

1- أبو غزالة ، هيفاء .(1993) . المرأة في برامج الأحزاب . ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الوطني حول دور المرأة في المسيرة الديمقراطية . عمان .

2- البشير ، هيفاء وهيام الشريدة .(1985) . المشاركة السياسية للمرأة الأردنية . ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الوطني للمرأة الأردنية . عمان .

3- التل ، سعيد . (1995) . كتابات سياسية . الطبعة الأولى . عمان . دار الفكر للنشر والتوزيع.

4- جرادات ، صالح . (1995) . التوجه الديمقراطي في الأردن / أبعاده ونتائجه . الطبعة الأولى . عمان . دار النشر والتوزيع .

5- الحوراني ، هاني وآخرون . (1997) . الميثاق الوطني والتحول الديمقراطي في الأردن ،، المركز الأردني الجديد للدراسات . عمان . دار السندباد للنشر .

6- الخطيب ، رناد . (1992) . التيارات السياسية في الأردن ونص قانون الأحزاب . الجزء الثاني. عمان .

7- الدباس ، رابحة . (1985) . المرأة القيادية واتخاذ القرارات ، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الوطني للمرأة . عمان .

8- الدجاني ، محمد سليمان ومنذر سليمان . (1993) . النظام السياسي الأردني . أركانه ومقوماته، الطبعة الأولى . عمان .

9- دردخ ، لميس الحاج إدريس . (1993) . مشكلات المرأة العاملة في الصناعة . رسالة ماجستير . الجامعة الأردنية . عمان . الأردن .

10- الربيع ، أحمد ذيبان . (1992) . السلوك الديمقراطي في ضوء التجربة الأردنية . الطبعة الأولى . عمان .

11- شتيوي ، موسى ، وأمل داغستاني . (1994) . المرأة الأردنية والمشاركة السياسية . مركز الدراسات الإستراتيجية . الجامعة الأردنية . عمان .

12- شتيوي ، موسى ، وآخرون . (1995) . اتجاهات المواطنين في الأردن نحو عمل المرأة . وزارة التخطيط . مديرية التنمية البشرية . عمان .

13- كواري ، علي ، وآخرون . (1996) . حوار من أجل الديمقراطية ، الطبعة الأولى ، بيروت . دار الطباعة والنشر .

14- مركز الأميرة بسمة لشؤون المرأة ومعهد الإدارة العامة . (1998) . المرأة الأردنية في المواقع القيادية .

15- مؤسسة الشرق الأوسط للدراسات ز (1997) . مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية لعام 1997 .

16- نبيل ، جورج ، وآخرون ، (1996) . الديمقراطية . ترجمة محمد العريان ، وإبراهيم شهاب ، القاهرة .

17- النصراوي ، فاتن إدوارد . (1986) . العوامل التي تؤثر في الدور القيادي للمرأة في المجتمع الأردني من وجهتي نظر الإناث والذكور – رسالة ماجستير . جامعة اليرموك ، اربد ، الأردن .

1- AL – Kotba . (1998) . Jordanian women's guide to participation in public and political life . Amman : AL – Kotba in statute for human development and the konrad a denauer foundation .

2- Anglis , C.M(1990) .Career advancement strategies utilized by selected woman college and university administrators in amid western state . doctoral dissertation , bowling green state university , 1990 . dissertation abstracts – international , 52 , (3) , 747-A .

3- Ellis – Paticia . (1995) . non – formal education and empowerment of women : in sights from the Caribbean . convergence , v28 , n.3.pp86-96 .
4- Gardner , M.J.(1991) . A comparison of gender – related factors perceived as barriers to career advancement between aspiring and practicing of Denver , dissertation abstracts international . 52 (5) , 1590 – A .

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
الملخص	862
المقدمة	894
خلفية الدراسة وأهميتها	866
مشكلة الدراسة	869
أهداف الدراسة	871
أسئلة الدراسة	872
محددات الدراسة	872
التعريفات الإجرائية	872
إجراءاتالدراسة ومنهجها	880
مجتمع الدراسة	880
عينة الدراسة	881
أداة الدراسة	881
متغيرات الدراسة	881
التقنيات الإحصائية	882
معيار الحكم على الإجابات	882
نتائج الدراسة	882
جدول رقم (1) نسبة الآراء المتفق عليها فى المجال السياسى	883
جدول رقم (2) نسبة الآراء المتفق عليها فى المجال الاقتصادى	886

الموضوع	رقم الصفحة

جدول رقم (3) نسبة الاتفاق على المعوقات التى تعوق وصول المرأة إلى المواقع القيادسة	890
جدول رقم (4) نسبة الاتفاق على الصعوبات التى تواجه المرأة القيادية	893
سبة الاتفاق على المقترحات التى توصل المرأة إلى المواقع القيادية	898
المراجع	905
فهرس الموضوعات	908

****